

سحب ترخيص الحملة المخالفة ثلاث سنوات نواب يقترحون تعديل مشروع قانون تنظيم حملات الحج والعمرة

المقدم من المرخص له.
2- سحب الترخيص لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.
3- سحب الترخيص بصفة دائمة.

ويجوز لمن وقع عليه اي من الجزاءات السابقة أن يتظلم من الجزاء الى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية خلال سبتين يوماً وفقاً للقواعد المقررة في هذا الشأن.

ولا تخل هذه الجزاءات بالمسؤولية الجزائية والمدنية التي قد تترتب على المخالفة. ألفت كلمة صرف لأنه لا داعي لها ويكفي ما جاء بخصوصها في المادة 8، كذلك عدلت الى وجوب التدرج بالنسبة لسحب الترخيص المؤقت أو الدائم وهو أمر طبيعي.

المادة 8: تعدل المادة 8 لتصبح كما يلي:
توزد المبالغ المسيلة من خطابات الضمان طبقاً للمادة السابقة للإيرادات العامة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الغيت كلمة المنصرفه ويكفي كلمة تورد، كذلك تم تحويل المبالغ الى إيرادات الوزارة وليس الى اللجنة عملاً بقواعد اعداد الميزانية.

المادة 9: تعدل المادة 9 لتصبح كما يلي:
يعاقب بالغرامة التي لا تزيد على عشرين ألف دينار كل من يخالف أحكام المادة 3 من هذا القانون.

ألغي السجن وخفضت الغرامة لتتناسب مع العمل المجرم.
المادة 10: لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية منح الموظفين الذين ينتدبهم - وفقاً للأجراءات المقررة - سلطة الضبطية القضائية لما يرتكب من مخالفات لأحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له وتحرير المحاضر لذلك واحالتها الى جهة التحقيق.

تم استبدال الموظفين الذين ينتدبهم الوزير بدل موظفي الجهة المختصة لأنها عامة وغير محددة.



أحمد لاري



د. يوسف الزهراني

كما يجب الأخذ بالاعتبار عدد الحجاج والمعتمرين في تقدير الضمان.

المادة 5: يتم إضافة أمثلة للجهات المختصة في الجزء المتعلق بهذه المادة من المذكرة التفسيرية وذلك لتحديد وتخصيص المصطلح العام.

المادة 6: تعدل المادة 6 لتصبح كما يلي:
تختص اللجنة العليا للحج والعمرة بالنظر فيما يقع من مخالفات لهذا القانون لشروط الترخيص أو القرارات الصادرة من اللجنة.

وعلى اللجنة أن تستدعي المرخص له أو من ينوب عنه لسماع أقواله فيما نسب اليه، فإذا لم يحضر جازاً نظر المخالفة في غيبته ما لم يكن له عذر مقبول.

تم إلغاء جملة «أو التقارير المرفوعة اليها من الجهة المختصة» من الفقرة الأولى لأن الجهة المختصة عامة وغير محددة ولا داعي لها، كما أضيفت عبارة «أو من ينوب عنه» للفقرة الثانية.

المادة 7: تعدل المادة 7 لتصبح كما يلي:
إذا ارتكب المرخص له مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له أو القرارات الصادرة من اللجنة العليا للحج والعمرة أو لشروط الترخيص، فعلى اللجنة أن تدرج بامتناع قرار بتوقيع الجزاء الآتية عليه:

1- الإنذار أو تسييل كل أو بعض قيمة خطاب الضمان

قدم النواب عدنان عبدالصمد ويوسف الزهراني وأحمد لاري وخليد عبدالله تعديلات على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية رقم 39 عن مشروع القانون في شأن تنظيم حملات الحج والعمرة، جاءت كالتالي:

المادة 1: يجب تحديد العدد لأعضاء اللجنة بعدد 11 أعضاء مؤرخين كالتالي: 6 أعضاء ممثلين عن الجهات الستة المذكورة، عضوين يمثلان أصحاب حملات الحج وحملات العمرة يختارهما وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الوزراء.

المادة 2: - في البند رقم 1 يجب الأخذ بصيغة وزارة الأوقاف المتضمنة حرف «أو».

- ويضاف ما يلي في الملاحظات الخاصة بهذه المادة وفي المذكرة التفسيرية كذلك:

«لا يشترط الدمج بين رخصتي حملة الحج وحملة العمرة».

المادة 3: تعدل المادة 3 لتصبح كما يلي:

لا يجوز تسير حملة حج أو عمرة بهدف الربح لغير المرخص لهم بتسييرها إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة بفيد استجوابهم للشروط والضوابط التي يتطلبها القانون والقرارات المنفذة له.

أضيفت لها كلمة «بهدف الربح» لتمييزها عن الحملات العائلية والشخصية.

المادة 4: عدل المادة 4 لتصبح كما يلي:

يلتزم المرخص له بتسيير حملة حج أو عمرة بتقديم خطاب ضمان من أحد البنوك المحلية المعتمدة بالمبلغ الذي تقرره اللجنة العليا للحج والعمرة، وفقاً للائحة المنظمة لذلك على أن يراعى في ذلك عدد الحج والعمرة.

تم إلغاء عبارة «بقيمة التامين» واستبدالها بكلمة

وأضاف ان اللجنة ناقشت الموضوعات التي أثرت على الجهة ومنها موضوع سيارات المدير العام حيث طلب سيارات إضافية كما بحثت أهمية الالتزام بالضوابط والإجراءات لمبالغ الرعايات التجارية لليوم البحري المفتوح للإطفاء وكذلك الشكاوى حول شركة التنظيف إضافة إلى ما يدور من كلام حول عدم العدالة والمساواة في تسكين المراكز الإشرافية والقيادية حيث ناقشت اللجنة تشكيل لجنة تحقيق في تلك الملاحظات المذكورة بالإضافة إلى تأخر تنفيذ المشروعات الخاصة بخطة التنمية.

اجتمعت لجنة التحقيق في الحيازات الزراعية بحضور مدير عام هيئة الزراعة والثروة السمكية بالانابة نبيلة خليل ورئيس لجنة القسائم الزراعية السابق فيصل الصديقي، حيث ناقشت اللجنة مع فريق الهيئة آلية التعامل مع المخالفات في توزيع القسائم الزراعية. وقال رئيس اللجنة النائب ركان النصف ان أعضاء اللجنة طلبوا من فريق الهيئة الرد على كل استفساراتهم حول هذا الشأن وتزويدهم باعداد القسائم الزراعية الممنوحة منذ العام 2006 حتى يتسنى للجنة اعداد تقريرها النهائي حول القضية.

وأضاف النصف ان اللجنة طلبت كل المعلومات الخاصة بالقسائم الزراعية وإجراءات الهيئة على هذا الصعيد تمهيداً لمعرفة ما اذا كانت هناك حاجة لتوسعة نطاق عمل اللجنة من عدمه.

وأوضح ان فريق الهيئة

5 نواب يطلبون تخصيص ساعتين في الجلسة المقبلة لمناقشة قرار رفع الدعم عن الديزل



كامل العوضي



سعدون حماد



عادل الخرافي

قدم النواب احمد لاري وسعدون حماد وعادل الجار الله وعدنان عبدالصمد وكامل العوضي اقتراحاً بطلب مناقشة قرار الحكومة الذي طبق من بداية العام الجديد 2015 بالدعم عن الديزل والكيروسين وذلك لاستحضاح سياسة الحكومة في شأنه والإجراءات التي تمت من قبلها، وذلك في الجلسة المقبلة مع تخصيص ساعتين لهذا الطلب.

ناقشت الحساب الختامي للإدارة

«الميزانيات»: 5 مشاريع تم الصرف عليها

من أصل 20 مشروعاً مدرجاً في ميزانية «الإطفاء»



عدنان عبدالصمد ود. يوسف الزهراني و د. عبدالله الطريقي خلال اجتماع اللجنة

الآليات والمعدات وكذلك ما تم اعتماده لبناء عدد زورقي مكافحة وإنقاذ بطول 15 متراً وبناء عدد أربعة زوارق مكافحة وإنقاذ بطول 13 متراً.

وفيما يخص بند (مشاريع) يمتد تنفيذها إلى عدة سنوات) ذكر انه تبين للجنة أن هناك خمسة مشاريع فقط تم الصرف عليها من أصل عشرين مشروعاً مدرجاً في ميزانية الجهة وينسب صرف لم تتجاوز 40٪ كتنفيذ مركز إطفاء الجبراء والمتفق حيث لم يتم الصرف عليها نهائياً رغم أهميتها لسرعة استجابة الإطفاء لبلديات تلك المناطق.

وأوضح ان هناك عدد ثمانية مراكز إطفاء ما زالت في مرحلة التصميم منذ عدة سنوات «وعلى ضوء ذلك طلبت اللجنة التنسيق مع جهاز متابعة الأداء الحكومي لحل أسباب تأخير تنفيذ المشاريع التي ذكرتها الجهة والمتعلقة بالجهات الأخرى كبلدية الكويت».

وأفاد عبدالصمد بان اللجنة تطرقت إلى ملاحظة ديوان المحاسبة المتعلقة

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية الحساب الختامي للإدارة العامة للإطفاء عن السنة المالية 2013/2014.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح صحفي أمس ان المصروفات الفعلية للإدارة بلغت ما جملته 118,091,013 ديناراً ويوفر قدره 12٪ عن الاعتمادات المقررة للسنة المالية 2013/2014 كما ان الإيرادات الفعلية للإدارة قد زادت بنسبة 24٪ عما هو مقدر لتبلغ جملتها 1,759,636 ديناراً.

وأشار عبدالصمد الى انعدام وانخفاض معدلات الصرف على بعض الاعتمادات المخصصة في ميزانية الإدارة خصوصاً في البابين الثالث والرابع حيث قدرت نسبة الوفر الكبيرة بـ 70٪ و 60٪ على التوالي «مما يعوق الإدارة عن تنفيذ الأهداف المطلوبة منها».

وأوضح ان من أبرز تلك الوفورات في الباب الثالث والتي بلغت نسبة الوفر فيها 100٪ لما تم اعتماده لشراء الدفعة الخامسة من

انعدام وانخفاض معدلات الصرف على بعض الاعتمادات المخصصة في الميزانية الإدارية خصوصاً في البابين الثالث والرابع حيث قدرت نسبة الوفر الكبيرة بـ 70٪ و 60٪ على التوالي «مما يعوق الإدارة عن تنفيذ الأهداف المطلوبة منها».

وأوضح ان من أبرز تلك الوفورات في الباب الثالث والتي بلغت نسبة الوفر فيها 100٪ لما تم اعتماده لشراء الدفعة الخامسة من

انعدام وانخفاض معدلات الصرف على بعض الاعتمادات المخصصة في الميزانية الإدارية خصوصاً في البابين الثالث والرابع حيث قدرت نسبة الوفر الكبيرة بـ 70٪ و 60٪ على التوالي «مما يعوق الإدارة عن تنفيذ الأهداف المطلوبة منها».

وأوضح ان من أبرز تلك الوفورات في الباب الثالث والتي بلغت نسبة الوفر فيها 100٪ لما تم اعتماده لشراء الدفعة الخامسة من

«تجاوزات الزراعة» طلبت معلومات من هيئة الزراعة عن توزيع الإسطبلات والقسائم المخالفة



عبدالله المعيوف وراكان النصف وفيسل الدويسان خلال الاجتماع

منح فترة زمنية لكامل كل البيانات المتعلقة بالتقرير النهائي وطلب النصف رئيس هيئة الزراعة بالانابة نبيلة خليل بالاسراع بالرد على كل استفسارات اللجنة، مشيراً الى ان لجنة القسائم الزراعية السابقة استعرضت مشوار عملها طوال الفترة الماضية، وأوضح ان اللجنة طلبت من فريق الهيئة تزويدها بكل اسماء ملاك القسائم الزراعية التي منحتها هيئة الزراعة من العام 2006.

منح فترة زمنية لكامل كل البيانات المتعلقة بالتقرير النهائي وطلب النصف رئيس هيئة الزراعة بالانابة نبيلة خليل بالاسراع بالرد على كل استفسارات اللجنة، مشيراً الى ان لجنة القسائم الزراعية السابقة استعرضت مشوار عملها طوال الفترة الماضية، وأوضح ان اللجنة طلبت من فريق الهيئة تزويدها بكل اسماء ملاك القسائم الزراعية التي منحتها هيئة الزراعة من العام 2006.



الجمهور مستقبل التوجيهي

الجمهور يستقبل التوجيهي

استقبل النائب السابق ورئيس تجمع النواب والوزراء السابقين غنام الجمهور أمس في ديوانه محمد بن عبدالعزيز التوجيهي، وأقام مأدبة عشاء على شرفه تكريماً للضيف بحضور عدد من الأهل والأقارب والشخصيات الكويتية.



كامل العوضي وخليد الصالح وسعدون حماد في اجتماع اللجنة

في تصريح صحفي لمجلس الأمة ان الاجتماع الذي حضره ممثلون عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة بحث ملاحظات الجهات المشاركة في شأن الاقتراحين، وأضاف ان ممثلي وزارة

في تصريح صحفي لمجلس الأمة ان الاجتماع الذي حضره ممثلون عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة بحث ملاحظات الجهات المشاركة في شأن الاقتراحين، وأضاف ان ممثلي وزارة

في تصريح صحفي لمجلس الأمة ان الاجتماع الذي حضره ممثلون عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة بحث ملاحظات الجهات المشاركة في شأن الاقتراحين، وأضاف ان ممثلي وزارة

في تصريح صحفي لمجلس الأمة ان الاجتماع الذي حضره ممثلون عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزارة الداخلية والهيئة العامة للقوى العاملة بحث ملاحظات الجهات المشاركة في شأن الاقتراحين، وأضاف ان ممثلي وزارة